

الرافد في علم الأصول

[169] والمسافرة المراد منه طبيعي المبدأ لا المشاركة القائمة بالطرفين (1).
وتعليقنا على هذا المسلك يتلخص في ملاحظتين: الأولى: ان التعبير عن الوضع بأنه الملازمة
الجامع بين الملازمة الواقعية بين اللفظ والمعنى والملازمة الاعتبارية لا يكشف عن حقيقة
الوضع لامرين: أولاً: لان هذا الجامع هو عين الملازمتين المذكورتين وكلاهما لا يعبران عن
حقيقة الوضع، فالملازمة الواقعية يلاحظ عليها أنا قد اقمنا البرهان فيما سبق على كون
الوضع بالمعنى الاسم المصدري هو الهووية والاندماجية بين تصور اللفظ وتصور المعنى لا
الملازمة بين التصورين، والملازمة الاعتبارية يلاحظ عليها أنها لون من ألوان الاعتبار الادبي
والاعتبار الادبي يحتاج لمصحح، والمصحح المذكور سابقا وهو جعل الملازمة بين اللفظ والمعنى
لاجل التمهيد والاعداد لحصول الملازمة الواقعية بين صورة اللفظ وصورة المعنى، هذا المصحح
مشترك بين صياغات الاعتبار الادبي المختلفة التي منها التعهد ومنها القرن المؤكد ومنها
الاختصاص، فلا يوجد مصحح معين لهذا الاعتبار الادبي الخاص وهو جعل الملازمة، فما هو المصحح
لاعتباره بخصوصه ؟ ثانياً: ان هذا التعريف للوضع فاقد لركيزة مهمة في مسيرة العلاقة
الوضعية بين اللفظ والمعنى، وهي المرحلة الثانية من مراحل الوضع التي هي عبارة عن
سببية اللفظ مع القرينة للانتقال إلى المعنى، حيث لا يوجد في تعريف الوضع بأنه الملازمة
أي اشارة لهذه المرحلة الضرورية لمسيرة الوضع، وهي مرحلة سببية اللفظ مع القرينة
للمعنى. الثانية: ما طرحه في المحاضرات بقوله: أن الملازمة ان قصد بها الملازمة الواقعية
فهي تارة تقاس بالنسبة للجاهل بالوضع وتارة تقاس بالنسبة للعالم

(1) مقالات الاصوليين: 13 - 15. (*)